مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: قراءة سياسية في مبادرات اعلان الشرق الاوسط منطقة خيالية من اسلحة الدمار الشامل
اسم الكاتب: أ.م.د. هالة خالد حميد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/317
تاريخ الاسترداد: 2026/04/09 17:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

قراءة سياسية
في مبادرات اعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل

ا.م.د هالة خالد حمير(*)

المقدمة

شهدت منطقة الشرق الاوسط مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين مجموعة من التحولات الدولية والاقليمية تركت اثرها على اوضاع المنطقة السياسية والاستراتيجية والعسكرية والامنية ومستقبل نظمها السياسية ، وهذا التطور انعكس على قضية ضبط التسلح في المنطقة ، فجعلت المطالبة بان تكون المنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل من القضايا المهمة والحيوية المؤثرة في مستقبل المنطقة متأثرة بالتحولات الدولية المتعلقة بتصدر قضية ضبط التسلح على قائمة اهتمامات الدول الكبرى ، حيث تم التوصل الى مجموعة من المعاهدات بدأت بالاتفاق الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لإنشاء مراكز لخفض المخاطر النووية لعام ١٩٨٧ ثم تم الاتفاق على معاهدة إزاله الصواريخ المتوسطة المدى من اوروبا في كانون الاول ١٩٨٧، وكذلك معاهدة خفض الطرفان لترسانتهم النووية الى حوالي ٣٠%من المخزون وقت ابرام الاتفاق عام ٢٠٠٠ ثم معاهدة (ستارت ١) لعام ١٩٩٣ وهذا التطور على صعيد ضبط التسلح ادى الى ظهور مفاهيم جديدة كتدابير بناء الثقة والشفافية ، فضلا عن ذلك ان التغير الذي اصاب السياسات والترتيبات الامنية والاليات المستخدمة للحفاظ على المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى في المنطقة وخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي اصبح ضبط انتشار اسلحة الدمار الشامل على مستوى العالم عامة والشرق الاوسط بشكل خاص من اهم اهداف سياستها الخارجية ، بقصد فرض سيادتها وهيمنتها على العالم ، وقد مثلت حرب الخليج الثانية الفرصة الذهبية لإعادة ترتيب اوضاع المنطقة بما يخدم مصالحها

(*)كلية العلوم السياسية / فرع الدراسات الدولية.

الاستراتيجية والامنية ، بدءا بالقضاء على اسلحة الدمار الشامل العراقية ومرافق انتاجها وفقا لنص قرار مجلس الامن المرقم ٦٨٧ / ١٩٩١ ، واستخدامه وسيله لتحذير دول المنطقة الاخرى من اية محاولة لتطوير قدراتها في هذا المجال ، وهذا الامر هو الذي ادى الى تطورات على المستوى الاقليمي ، حيث قاد الى زيادة الخلل في التوازن العسكري لصالح اسرائيل، والانفراد الامريكي في الترتيبات الامنية للمنطقة.

ان التطورات الدولية والاقليمية تركت اثرها على قضية ضبط التسلح في المنطقة حيث قادت الى مبادرات عديدة دولية واقليمية وعربية وهذه المبادرات وخاصة الدولية لن ينصب على اسلحة الدمار الشامل فقط ولا على منطقة الشرق الاوسط تحديدا مثل مبادرة الرئيس الامريكي جورج بوش ومبادرة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران و ومبادرة الرئيس الامريكي بيل كلينتون ، وكذلك المبادرة الالمانية وانما على مجمل المخزونات العالمية من اسلحة الدمار الشامل ، اما المبادرات العربية فقد ركزت على تعزيز نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحقيق عالمية معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨ دون استثناء وتمكين الدول النامية من الحصول على التقنية النووية للأغراض السلمية . وبناءا على ما تقدم ان جميع المبادرات الدولية والاقليمية والعربية كانت تعكس صورة لمصالح اطرافها دون الاخذ بالاعتبار الهدف الانساني الاسمى من قضية ضبط التسلح ولغرض معالجة هذه الاشكالية فقد قسم البحث الى ثلاث محاور هي :-

المحور الاول :- الاطار المفاهيمي للمنطقة الخالية من اسلحة الدمار الشامل .

المحور الثاني :- المبادرات الدولية.

المحور الثالث :- المبادرات العربية .

الخاتمة :- لما الت اليه الدراسة من استنتاجات.

المحور الأول: اطار مفاهيمي

- **مفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل**

برزت فكرة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نطاق العلاقات الدولية بأعتبارها وسيلة لتأمين خلو بعض مناطق العالم من الأسلحة النووية وحظر إنتشارها ، ولعبت عوامل عديدة في في تطوير هذه الفكرة ، أولها : إدراك الدول فرادى لأعتبارات أمنها والظروف السائدة في منطقة معينة ، وثانياً : القلق الناتج في إحتمال حدوث هجوم نووي وخطر التورط في حرب نووية ، وثالثاً : الرغبة في المساهمة في تحقيق نزع السلاح العام الكامل وخاصة نزع السلاح النووي [١] .

ويقصد بالمناطق الخالية من السلاح النووي "بأنها مناطق محظور فيها بموجب أتفاق بين دول المنطقة إنتاج و / أو وضع الأسلحة النووية ، وقد تختلف الشروط من منطقة الى أخرى ولكنها تشمل عادةً نصاً على أن تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم إستخدام الأسلحة النووية أو التهديد بإستخدامها ضد بلدان المنطقة"[٢]. لقد ظهرت هذه الفكرة في مفاوضات نزع السلاح في الأمم المتحدة وفي محافل دولية أخرى ذات علاقة، وقدمت عدد من الأقتراحات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية بدءاً من عام ١٩٥٦ بأقتراح الأتحاد السوفيتي السابق بفرض حظر على وضع أسلحة نووية في أوروبا الوسطى ، ثم في عام ١٩٥٧ أقترحت بولندا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة نفسها، ثم توالت الأقتراحات الأخرى، حيث أقترحت رومانيا إنشاء منطقة سلام في البلقان، وفي عام ١٩٥٩ أقترح الأتحاد السوفيتي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في البلقان وبحر الأدرياتيكي ،ثم أتخذت الصين مبادرة أقتراح منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا والمحيط الهادي .وأمام توالي الأقتراحات الخاصة بأنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية طلبت الجمعية العامة في الدورة (٢٩) لعام ١٩٧٤ ووفقا" للقرار المرقم (٩٣٢٦١) بأجراء دراسة شاملة لمسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية من قبل فريق من الخبراء الحكوميين تحت رعاية مؤتمر لجنة نزع السلاح وقد استكمل الفريق دراسته عام ١٩٧٥ وعرض على

الجمعية العامة في دورتها الثلاثين .وتجدر الأشارة هنا الى أن هذه الدراسة والجهد تم بأقتراح فلندا ،وقد توصل الخبراء الى أتفاق بشأن الشروط المناسبة لأنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وهذه الشروط هي [٣]:

١. من الممكن أن تتعهد بألتزامات مجموعات من الدول أو بلدان بمفردها .
٢. يجب أن تضمن الترتيبات كون المنطقة خالية بالفعل من الأسلحة النووية .
٣. يجب أن تأتي المبادرة بأنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في دول المنطقة نفسها ، وأن يكون إشتراكها على أساس إختياري .
٤. أن إشتراك جميع الدول في المنطقة الأقليمية يمكن أن تزيد من فعالية المنطقة الخالية من الأسلحة النووية .
٥. ضرورة إيجاد نظام فعال للتحقيق .
٦. تشجيع النمو الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي للدول الأعضاء من خلال التعاون الدولي في مجال الأستخدامات السلمية للطاقة النووية .
٧. ينبغي أن تكون المعاهدة التي تنشأ بمقتضاها المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ذات مدة غير محددة .

لقد دخل مفهوم المنطقة الخالية من السلاح النووي الى قاموس القانون الدولي والعلاقات الدولية مع دخول معاهدة أنتاركتيكا لعام ١٩٥٩ حيز النفاذ ، في ٢٣ حزيران ١٩٦٠ والخاصة بجعل المنطقة المتجمدة الجنوبية خالية من الأسلحة النووية بشكل كامل ، ثم بدأ هذا المفهوم يتوسع ويأخذ حيزاً كبيراً من إهتمام الباحثين المختصين ، ووصف في بادئ الأمر بأنه عبارة عن تشكيل أنظمة خاصة بالأمن الأقليمي مستقلة عن أي ترتيبات عالمية أو أقليمية أخرى ، وبشكل عام فقد أتسم المفهوم بالمرونة بحسب رؤية الدولة صاحبة المبادرة ونوع التدبير المطلوب ، الآ إنها إتفقت في الحدود الدنيا على ضرورة الأشارة الى الشروط السابقة الذكر والى حظر إستيراد أو نشر أو تطوير أية أسلحة للتدمير الشامل ، كما إختلفت المعايير في تحديد نطاق المنطقة المنزوعة السلاح . فضلا" عن الرغبة في جعل هذه المنطقة أو تلك منطقة خالية من الأسلحة النووية وتوافر الإرادة السياسية لتحقيقها ، الآ إن هناك

المعيار الجغرافي والأمني والثقافي ، ومن الأفضل أن يتوفر المعيار الجغرافي والأمني مع توفر عوامل تسهم في تشجيع نزع السلاح مثل الروابط الثقافية الايدلوجية والأقتصادية، أما حجم المنطقة لم تحدد شروط دقيقة حول ذلك فمن الممكن إقامة منطقة خالية محدودة ثم يتم توسيعها لاحقاً وهي تشمل فضلاً عن الأراضي، المياه والمجال الجوي لدولتين أو أكثر في منطقة جغرافية معينة [٤] .

- **مفهوم منطقة الشرق الأوسط :**

إن مصطلح الشرق الأوسط ذا أبعاد جغرافية وسياسية ، صعب تحديد نطاقه بصورة واضحة وقاطعة بسبب مرونة المصطلح التي تعود الى تكون هذا الأقليم من عدة متداخلات طبيعية وبشرية والشرق عموماً مصطلح أطلقه سكان بحر إيجة القدماء ويعنون به آسيا : وهي الأراضي التي تقع في شرقهم والتي تشرق منها الشمس .[٥] وأستخدم المصطلح لإول مرة بمفهومه الجيولوجي من قبل (ألفريد ماهان) في مقال كتبه عام ١٩٠٢ لمجلة ناشيونال ريفيو اللندنية بعنوان الخليج الفارسي والعلاقات الدولية وقد أشار فيها الى المنطقة الواقعة بين الهند وشبه جزيرة العرب والخليج مركزها دون أن يضع أية حدود جغرافية واضحة ومحددة .[٦] وظل هذا المفهوم دون تحديد حتى الحرب العالمية الأولى حيث أتخذ مفهوماً سياسياً يحمل المنطقة الجغرافية التي تشمل الشرق الأدنى الذي كان يقصد به كل الإمبراطورية العثمانية وبما فيها ممتلكاتها الأوربية . وبعد الحرب العالمية الثانية أتخذ الشرق الاوسط مفهوماً أمنياً وسياسياً حيث أستخدم الشرق الأوسط على أنه الإقليم الذي يشتمل على الدول الممتدة من أيران الى مصر من تركيا الى اليمن.[٧] وبذلك فأن مصطلح الشرق الأوسط مصطلح جغرافي سياسي النشأة، استراتيجي الهدف، يعكس طبيعة الأقليم التفاعلية بالغير، كما يمكن القول أن المصطلح ولد أوربياً ذا دلالة جغرافية وأقتصادية وتطور ليصبح مصطلحاً دولياً ذا دلالة سياسية واستراتيجية.

لقد طرأت على تفاعلات وتطورات وأهمية الشرق الأوسط تغيرات مهمة مع تغير التطورات العسكرية الأمنية السابقة من استراتيجية عسكرية قائمة على أساس حرب

نووية شاملة بإتجاه التأكيد على القيمة العملياتية الفعلية للقوة التقليدية ، مع الاحتفاظ بدرجة عالية من المصداقية جنباً الى جنب مع القوات النووية ، والذي يعني إعادة توزيع القوات ، والأنفاق العسكري ، وتأمين قواعد متقدمة لانتشارها [٨] . و مفهوم الأنتشار المتقدم يعني التواجد بأقاليم محصنة في شرق آسيا وأوروبا والشرق الأوسط ، ومساندة الجيش الأمريكي في الأزمات الأقليمية ، كما أن مفهوم الأرتباط المستمر الذي يعني أن الولايات المتحدة سوف تبرز حضورها وإستجابتها السريعة في معالجة الأزمات من خلال العمل المشترك مع الأصدقاء و الحلفاء [٩] .

وهذا الواقع الاستراتيجي الجديد مع عدم القدرة على تحديد الأطار الجغرافي للمنطقة بسبب إختلاف المعايير المستخدمة أو لإختلاف غايات وأهداف ومصالح كل طرف من هذا التحديد ، ترك أثره على قضية نزع السلاح وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط .

حيث برزت قضية تحديد النطاق الجغرافي للمنطقة باعتبارها من القضايا المهمة لتحديد الدول التي يجب اشراكها ضمن هذا النظام ، وتوضح ذلك في طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها (٤٣ / ٦٥) والمؤرخ في ٧ كانون الأول ١٩٨٨ ، الى الأمين العام بدراسة التدابير الفعالة التي يمكن التحقق منها والكفيلة بتيسير إنشاء هذه المنطقة ، وجاءت الدراسة لتؤكد صعوبة تحديد ومناقشة حدود الشرق الأوسط ، وبما أن هذا الأمر ضروري لتحديد الدول التي يجب إشراكها ضمن هذا النظام ، فقد إقترحت الدراسة تقسيم دول المنطقة الى بلدان أساسية وأخرى هامشية . مع الأخذ بنظر الأعتبار الوضع الجغرافي والتوترات القائمة وقدرة بعض دول المنطقة على تطوير الأسلحة النووية [١٠] . وتوصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) الى تعريف منطقة الشرق الأوسط "بأنها تلك المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً الى إيران شرقاً ومن سوريا شمالاً الى اليمن جنوباً". ورغم ان هذا التعريف قد يحدد الدول الرئيسة في المنطقة والحد الأدنى من الأطراف الضرورية لتحقيق المشروع، الآ إنه جاء قاصراً لأنه يحدد مهمتها ولذلك إقترحت ضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية وإيران وإسرائيل الى منطقة الشرق الأوسط [١١] .

وعلى الرغم من أن مبادرات ومقترحات إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية إتخذت طابعاً واسعاً ومتعدداً الآ إن هذه القضية إصطدمت بمعوقات عديدة حالت دون تنفيذ أو تطبيق هذه المبادرات سواء كانت الاقليمية والدولية. بعض هذه المعوقات يتعلق بطبيعة الأقليم نفسه ، والخلافات والأختلافات بين دوله أولاً، وحدوده ثانياً ، وطبيعة مصالح القوى الخارجية فيه ثالثاً . خاصةً إنه أقليم يحوي ثروات نفطية ومعدنية وبشرية كبيرة ، فضلاً عن موقعه الجغرافي بالنسبة الى آسيا واوربا .

وبالرغم من أن تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتمد في تحديد المنطقة وتعريفها ، الأ انها استبعدت تركيا من التعريف وهي عضو في حلف الناتو ، ولديها أسلحة نووية على أراضيها ، أما أفغانستان وباكستان فقد إستبعدتا أيضاً من حدود المنطقة وعللت ذلك في أن إهتماماتها السياسية والعسكرية تتركز في إتجاهات أخرى، وهناك اسباب أخرى بعدم شمول الصومال ودول أخرى محاذية لأقليم الشرق الأوسط ومهمة في تطبيق أية مبادرة من خلال تعهدها بأحترام ودعم نظام المنطقة ، وهذا التداخل بين الأقاليم ، أسهم كثيراً في عرقلة المبادرات ، والقدرة على وضع نظام أمني قانوني يضمن مشاركة الدول الرئيسة في الأقاليم المرتبطة ارتباطا" وثيقا" بأكثر وأهم الصراعات والتفاعلات في المنطقة .

إن منطقة الشرق الأوسط حظيت بفرص كثيرة لتحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية ، كونها جاءت متطابقة مع الأسس والمبادئ التي ينبغي تواجدها عند إقامة المنطقة الخالية من السلاح النووي خاصة فيما يتعلق بأهمية أن تشكل المنطقة كياناً جغرافياً محدداً يتصف بخصائص تميزه عن الاقاليم الاخرى ، وترتبط اطرافه من الدول بشبكة من العلاقات والتفاعلات الآ إنها من جانب آخر وهو الجانب الأكثر أهمية تتضمن نقاط ضعف شكلت معوقات أمام تشكيل المنطقة منها :

١- أن تصدرالمبادرة عن دول المنطقة وتحضى بتأييد جميع البلدان المحيطة ، بما فيها الدول الحائزة أسلحة نووية[١٢]، والملاحظ على المبادرات (التي سيتم ذكرها) إنها جاءت نتيجة تزايد الأنفاق العسكري وسباق التسلح، خاصة مع اعلان قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨ ، وإعتبار الخيار النووي خيارا" استراتيجيا"

رادعاً هذا الكيان ، حيث أصبح السلاح النووي جزء من العقيدة العسكرية الصهيونية وفقاً لمبدأ (بن غوريون) بما يسمى بالردع التصاعدي الذي يعني زيادة القدرة التدميرية للسلاح الصهيوني كمُاً ونوعاً مقارنة بالقدرات العسكرية العربية الامر الذي عد خلالا بالتوازن بين القدرات العسكرية الصهيونية والقدرات العسكرية العربية [١٣] . مما دفع بعض دول الشرق الأوسط ومنها بعض الدول العربية بأمتلاك بنى تحتية لبرامج نووية ، وإمتلاك مفاعلات نووية بهدف تحقيق نوع من التوازن بين الطرفين ، وفي ظل تصاعد الصراع العربي – الصهيوني ، وتدخل قوى خارجية في هذا الصراع وإدراج القضايا الأمنية والسياسية والأقتصادية للأقليم في أجندة قوى متعددة ضمن أطار توزيع الصفقات والغنائم ، فإن عملية إيجاد مبادرة داخلية ذاتية تنبع من الحاجة الحقيقية لنزع السلاح ودون تدخل القوى خارجية ، يعد أمر بعيد المنال خاصة مع التطورات التي أصابت المنطقة بعد عام ١٩٩٠ ، وسعي الولايات المتحدة الى إعادة ترتيب الأوراق في منطقة الشرق الأوسط وفق مصالحها الاستراتيجية والامنية .

٢- تحديد النظام الأساسي الذي ستخضع له المنطقة فيما يتعلق بالأنعدام التام لوجود الأسلحة النووية ، أي بمعنى لكي تكون المنطقة خالية تماماً من الأسلحة النووية يجب أن لاتضم أي دولة ضمن حدودها الجغرافية أي نوع من الأسلحة النووية ، هذا الأمر يتنافى مع الواقع التسليحي في منطقة الشرق الأوسط ، فالكيان الصهيوني ومنذ قيامه سعى الى حيازة السلاح النووي ، ورغم الغموض الذي يسود حقيقة برنامجه النووي، من خلال رفضه الانضمام الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، وعدم إخضاع منشآته النووية للمراقبة والمفتشين بموجب بروتوكول الضمانات الذي أقرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٦٩ ، والبروتوكول الأضافي الثاني المتضمن تعزيز هذه الضمانات لعام ١٩٩٧ ، تزداد الشكوك لحقيقة هذا البرنامج ومساعيه الحثيثة لامتلاك الأسلحة النووية [١٣] . هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن النشاطات النووية التي بدأت في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين وما آثاره من شكوك تحولت الى حقائق عام ٢٠٠٢ ، عندما إلتقطت الأقمار الصناعية صور لمنشآت نووية إيرانية تحت الأنشاء وغير معلن عنها ، دفعت بالوكالة

الدولية للطاقة الذرية التحقيق حول البرنامج النووي الأيراني وكانت نتيجة التحقيقات تشير الى أن إيران تسعى لتخصيب اليورانيوم (إنتاج الوقود النووي) وفصلت البلوتونيوم في منشآت نووية غير معلن عنها من أجل أن تمتلك خيارات تصنيع الأسلحة النووية ، وهذا الدافع إعتبرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٤ أيلول / ٢٠٠٥ ، إنتهاك من قبل إيران وعدم إلتزامها بإتفاقية الضمانات ووفقاً للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (م[١٢]) (ف[ج]) فإن مجلس إحكام الوكالة سوف يحظر جميع الأعظاء في الوكالة ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة [١٤] . ويضاف الى التجربة الأيرانية والأسرائيلية بأعتبارهما قدرات مبهمة فإن هناك قدرات مؤكدة في الباكستان بعد أيار ١٩٩٨ ، ولذلك فإن السلوك العام يشير الى أن هناك دول عديدة في الشرق الأوسط تسعى لأن تشغل برنامجاً سرياً لتطوير الأسلحة النووية ، وهذا الأمر جعل المبادرات التي تطرحها دول المنطقة صعبة التنفيذ بسبب ربطها بين أنشاء منطقة منزوعة السلاح والتخلي عن البرامج النووية وإن كانت مخصصة لإنتاج الوقود النووي للإستخدامات السلمية كتوليد الطاقة الكهربائية . وهذا الأمر عرقل هذه المبادرات بسبب رفض هذه الدول للإجراءات التحقيقية المطلوبة .

٣ . أن تتفق أحكام المنطقة الخالية من الأسلحة النووية مع مبادئ وقواعد القانون الدولي ومساهمة جميع دول المنطقة في مفاوضات إنشاءها ، وهذا الشرط غير متوفر في منطقة الشرط الأوسط، نظرا" للاختلاف على حدودها وماهية الدول المنظمة اليها، فهناك خلافات وصراعات سياسية وعسكرية بين دوله ، وهناك صراعات مستمرة مثل الصراع العربي الإسرائيلي .

إن ما تقدم لم يمنع دون تقديم مبادرات أقليمية ودولية لإنشاء منطقة خالية من السلاح وبقصد تحقيق الأمن والأستقرار الأقليمي من خلال ربط دول المنطقة في أطار ترتيبات أمنية تتعلق بتنظيم العلاقات السياسية والأقتصادية والعسكرية فيما بينها ، والدول الأخرى خارج الاقليم .

المحور الثاني : المبادرات الدولية لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة

يشير مفهوم ضبط التسليح الى مجموعة إجراءات يتخذها طرف دولي أو مجموعة من الأطراف الدولية بهدف تقليل إحتمال نشوب حرب في منطقة ما ، وقد تطور هذا المفهوم مع تطور الوعي بخطورة الأسلحة النووية وما تلحقه من دمار بالبشرية والحاجة الى إرساء دعائم السلم والأمن الدوليين . وخلال ذلك سارت عملية ضبط التسلح وفق نهجين :

الأول :- هو نهج حظر الانتشار الشامل والنهج الشامل الذي قاد الى ابرام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ .

الثاني :- نهج إقليمي متعلق بمبدئ قضية ذات شروط معينة تنطبق عليها شروط ومبادئ الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بالمناطق المنزوعة السلاح وضمن هذا النهج أبرمت معاهدات عده هي [١٥] :

١. معاهدة أنتاركتيكا "TheTreaty of Antarctic " وهي أول معاهدة تعلن وتعترف بانشاء بأول منطقة خالية من الأسلحة النووية فتحت للتوقيع في ١ كانون الأول عام ١٩٥٩ ، ودخلت حيز النفاذ في ٢٣ حزيران عام ١٩٦١ ، وقد أكدت على حظر وضع الأسلحة النووية أو إجراء تجاربها .

٢. معاهدة تلاتيلولكو " the treaty of tlateloic " لحظر الأسلحة النووية في أمريكا الجنوبية في ١٤ شباط ١٩٦٧ واصبحت نافذه في ٢٢نيسان ١٩٦٨.

٣. معاهدة الفضاء الخارجي في ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٧ .

٤. معاهدة قاع البحار في ١١ شباط ١٩٧١ .

٥. معاهدة راروتونغا في٦ آب١٩٨٥ ، والتي عدت منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية .

٦. معاهدة بانكوك " the treaty of Bangkok " في ١٩٩٥/١٢/١٥، لجعل منطقة جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية واصبحت نافذة المفعول في ٢٧ اذار ١٩٩٧.

٧. معاهدة بيلندابا " the treaty of pleindaba " في ١١ نيسان ١٩٩٦ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا .

٨. معاهدة آسيا الوسطى (سيمبالاتينسك) في ١/ايلول لعام ٢٠٠٦ .

الثالث :- تمثل بإقامة مناطق مماثلة في بيئات عديدة من العالم ، حيث طرحت فكرة جديدة في عام ١٩٨٣، بإقامة ممر في وسط أوروبا تسحب منه الأسلحة النووية بنوعيها التكتيكي والأستراتيجي ، لتقليل خطر استخدام هذا النوع من الأسلحة ، ولم يتصل نطاق التطبيق بالحدود الوطنية للدول المعنية ولم تطبق أي ضمانات أمنية ولذلك لم تجري بشأنه أي مفاوضات بسبب وجود خلافات جوهرية حول النهج الذي تبعته البلدان المعنية ، ومنطقة الشرق الأوسط تقع ضمن هذا النهج الذي يفترض وجود منطقة منزوعة السلاح تتفق فيها الدول على منع إنتاج أو أستخدام او حيازة او نشر السلاح النووي [١٦] ، وجاءت هذه الفكرة نتيجة التطور في قضية التسلح في الشرق الأوسط بعد حرب عام ١٩٤٨ ، حيث تحولت الدول العربية الى سوق لتوريد الأسلحة ومن مختلف الأنواع ، وبقيت حالة سباق التسلح في المنطقة في تسارع في المنطقة وفي المقابل كانت هناك جهود دولية في مجال خفض التسلح فيها ، وكانت معظمها مبادرات فردية وإعلانات مشتركة تتعلق بضبط الأسلحة التقليدية في الأساس . بسبب عدم وجود أدلة على إمتلاك او نية امتلاك أي طرف ما عدى الكيان الصهيوني للسلاح النووي أو لنية إمتلاكه ، أما الجهود الجماعية فقد تركزت على ضبط أنتشار أسلحة الدمار الشامل في عالم الجنوب بصفة عامة ، وجميع الجهود سواء كانت فردية أو جماعية لم تكن فعالة بسبب الوضع الدولي والصراع بين الشرق والغرب [١٧] .مثل الأعلان الثلاثي الذي أصدرته كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٠ ، تعهدت بموجبه بفرض قيود على تصدير الأسلحة لدول المنطقة بما لايخل بحقوق كل دولة بالدفاع عن نفسها وبحالة التنافس فيما بينها في هذا المجال ، وتم

إنشاء " لجنة الشرق الأدنى لتنسيق التسلح " لمراقبة الصادرات ، وقد خرقت فرنسا هذا العهد عام ١٩٥٤ ، بموجب (الاتفاق التسليحي السري) بينها وبين إسرائيل ، والأقتراح السوفيتي لعام ١٩٥٧ بعدم التدخل بالشرق الأوسط والأمتناع عن بيع الأسلحة لدولها وقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المقترح وأعتبرته محاولة لتحجيم النفوذ الغربي في المنطقة من خلال السيطرة على أهم مجال في نفوذها وهو بيع الأسلحة ، ثم جاء الأعلان الفرنسي لعام ١٩٦٧ وتبنت فيه فرنسا وقف تصدير السلاح لمنطقة الشرق الأوسط حتى عام ١٩٧٣ ، وفي إطار سعيها لكسب ود العرب والخروج من المظلة النووية الأمريكية ، أما مشروع القانون الأمريكي لعام ١٩٧٨ فقد جاء محاولة للتغلب على الخوف من أنتشار التقنية النووية بين دول العالم الثالث ، فأعلن الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) بتوقف جميع صادرات الولايات المتحدة النووية لأي دولة غير نووية لاتخضع نشاطاتها النووية لإجراءات ضمانات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية[١٨] .

وبعد نهاية الحرب الباردة حدثت تطورات سياسية غيرت ملامح الشرق الأوسط ، وأهمها اتفاقيات السلام مع الكيان الصهيوني وتوجه النزاع بإتجاه التسوية ، وقد ترك ذلك أثراً كبيراً على المسألة النووية في الشرق الأوسط ، حيث شكلت للمرة الأولى بعد مؤتمر مدريد للسلام مجموعة عمل متعددة الأطراف للبحث في ضبط التسلح والأمن الأقليمي ووضعت في جدول أعمالها مشروع إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وهذا التوجه يشير الى أن السلام وحظر الأنتشار النووي أصبحا يسيران بإتجاه واحد ، وأي تقدم على الجانب الثاني لم يتم الآ إذا سار العرب بخطوات طويلة بإتجاه الأول .

أما العراق وإيران فإن العقوبات الأقتصادية على العراق في بداية التسعينات وتدمير برنامجه النووي في حرب الخليج الثانية لعام ١٩٩١أصبح تحت اشراف مباشر للوكالة الدولية للطاقة الذرية إبتداءاً من أيلول ١٩٩٤ طبقاً لقرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٧ العام ١٩٩١ ، والقرارات ذات الصلة، وقد أدى ذلك الى أن تشهد منطقة الشرق الأوسط مع بداية التسعينات مجموعة من التحولات جعلت من قضية إنشاء منطقة

خالية من اسلحة الدمار الشامل من القضايا الحيوية المؤثرة في مستقبل النظام الأقليمي والدولي، وعلى المستوى الدولي ومع بروز الولايات المتحدة الأمريكية (كقطب أوحد) في النظام الدولي ، بدأت عملية ترتيب الأوضاع في المنطقة مما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية سواء بالتدخل المباشر تحت مظلة الأمم المتحدة أو من خلال فرض السلام الذي يضمن تحقيق التوازن بين تأمين الأمدادات النفطية من جهة والحفاظ على علاقات الصداقة مع دول الخليج ، وبين إستمرار الدعم الكامل لأسرائيل كحليف أستراتيجي من خلال ضبط إنتشار الأسلحة الدمار الشامل في المنطقة مع ضمان إستمرار التفوق النوعي الأسرائيلي على دولها ، ولذلك سعت للقضاء على البرنامج النووي وإصدار تحذيرات لمواجهة أي محاولة لتطوير القدرات النووية . كما أن الوجود العسكري المباشر للقوات الأمريكية والأجنبية الأخرى في المنطقة جعل القرار السياسي والأرادة السياسية لدولها مرتبطة إرتباطا" كبيرا" بالقرار السياسي الأمريكي ومصالحه في المنطقة مما أفرغ مفهوم منطقة منزوعة السلاح من أهم مبدأ يمكن أن تنشأ عليه وهو توافر الأرادة السياسية المستقلة لأختيار نزع السلاح ، وعلى ضوء ذلك جاءت المبادرات لتعبر عن هذا التطور في حجرة التفاعلات والعلاقات والترتيبات للمنطقة والتدخلات لهذا الطرف أو ذاك بسبب أختلاف وتقاطع المصالح في منطقة تزخر بثروات وفيرة مثل الشرق الأوسط ويمكن تحديد أهمها :

أولاً : المبادرات الأمريكية :-

أ- مبادرة جورج بوش لضبط التسلح في الشرق الأوسط :

طرحت هذه المبادرة في ٢٩ أيار عام ١٩٩١ ، ودعى فيها الى ضبط التسلح في المنطقة سواء الأسلحة التقليدية أو غيرها ، ووضع قيود على الأسلحة المزعزعة للأستقرار مع السماح لها لأن تمتلك القوات التقليدية التي تحتاجها لنفسها أو بقصد ردع أي عدوان خارجي ، وقد تضمنت هذه المبادرة المبادئ التالية [١٩] :

١) فيما يتعلق بالصواريخ ، تجمد عمليات حيازة وإنتاج وأختبار الصواريخ أرض أرض ، ويمكن إصدار تراخيص التصدير اللازمة للمعدات التقنية الخاصة بالصواريخ أرض أرض في حالات الأستخدام السلمي فقط .

٢) حظر إنتاج وحيازة المواد النووية التي يمكن أن تستخدم في صناعة الأسلحة النووية وتشمل " البلوتونيوم واليورانيوم المخصب ووسائل إيصالها " .

٣) الالتزام الفوري باتفاقية حظر الأسلحة الكيمياوية (CWC) عند فتحها للتوقيع في ١١-١٣ كانون الثاني ١٩٩٣وتدعيم معاهدة حظر الأسلحة البايولوجية لعام ١٩٧٢ من خلال تطبيقها .

٤) تضمنت المبادرة بنداً يتعلق بالظوابط المقترحة والخاصة بتصدير الأسلحة التقليدية ، حيث دعت الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن المجهزة للأسلحة التقليدية الى دول المنطقة الى مناقشة إنشاء خطوط عامة لعمل تقييدات على نقل الأسلحة التقليدية وما يرتبط بها من أسلحة الدمار الشامل .

وقد حدد الرئيس الأمريكي جورج بوش في مبادرته وهي حسب مفهومه (العراق ، إيران ، مصر ، ليبيا ، سوريا ، لبنان ، إسرائيل ،الأردن ، السعودية ، دول المغرب الأخرى ودول مجلس التعاون الخليجي) وأستثنى من ذلك تركيا كونها عضواً في حلف الشمال الأطلسي .

ولكي يتم وضع هذه الضوابط موضع التنفيذ فقد الزمت المبادرة الدول الخمس الكبرى بالآتي[٢٠] :-

أ- الحد من مبيعات السلاح لاسيما مبيعات صواريخ أرض أرض والتقنية المتعلقة بها .

ب- وضع نظام لتبادل المعلومات عن مبيعات السلاح المبرمة مع دول المنطقة وتوزيع تقرير سنوي عن مبيعاته من السلاح للشرق الأوسط .

ت- عقد إجتماعات بصورة منتظمة للتشاور حول مبيعات السلاح في المنطقة .

لقد أغفلت المبادرة التسلح الأسرائيلي وتعاملت مع الدول الأخرى بإزدواجية واضحة فسعت المبادرة نحو وضع حظر وقيود على جميع عمليات إنتاج وحيازة المواد النووية

وأكدت على ضرورة التزام الدول الأطراف في معاهدة حظر الأنتشار ، وإتفاقيتي حظر الأسلحة البايولوجية والكيمياوية وتطبيق نظام مراقبة تكنلوجيا الصواريخ في المنطقة ومما يجره من آثار سلبية على الأمن القومي ، وكما فوضت الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بتحديد حجم مايجوز إمتلاكه من الأسلحة التقليدية لدول المنطقة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أغفلت هذه المبادرة القوة النووية الأسرائيلية الوحيدة في المنطقة ، بحيث تحرم الدول العربية من أي قدرة لتحقيق توازن في مواجهة إمتلاك الكيان الصهيوني للسلاح النووي خاصة فيما يتعلق بنزع أسلحة التدمير الشامل الأخرى غير النووية مما حدى بالدول العربية الى رفضها بسبب التمييزية الواضحة للولايات المتحدة في التعامل مع الوضع النووي والتسليحي في المنطقة [٢١] ، في مقابل الرفض العربي ، إستجابت الدول الخمس المتحكمة بأكثر من ٩٠ % من تجارة السلاح في العالم بمبادرة بوش وتم عقد إجتماعين ، الأول : في باريس للمدة من ٨-٩ تموز عام ١٩٩١ ، والثاني في لندن في ١٧ – ١٨ تشرين الأول ١٩٩١ ، وقد تم التأكيد فيهما على عملية تقييد مبيعات الأسلحة التقليدية ، وأضاف الرئيس الأمريكي في تموز ١٩٩٢ ، مبادرة أخرى يوقف إنتشار أسلحة الدمار الشامل مع مستوى العالم بما في ذلك الشرق الأوسط مستخدماً أسلوب جديد أكثر شدة وهو أسلوب التحديد ، حيث أكدت المبادرة بأن الولايات المتحدة ستتخذ بالتشاور مع حلفائها إجراءات معينة للتأكد من التزام الدول بحظر الأنتشار وهو قائم بطبيعته فيما بعد على العراق [٢٢] .

على الرغم من تأييد الدول الخمس المبادرة الآ إن خلافات عديدة قادت الى توقفها وعدم إمكانية إستمرارها منها الخلاف حول مقترح مبدأ الأشعار المسبق بنقل الأسلحة، فضلاً عن خرق الولايات المتحدة للإتفاق ببيع طائرات (F16) الى تايوان في تشرين الأول ١٩٩٢ ، وهو ماعارضته الصين وأعلنت عدم إشتراكها في الأجتماعات القادمة ولذلك فقد تعرضت المبادرة الى إعتراضات عربية ودولية حالت دون إستمرارها[٢٣].

ب- مبادرة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش .

طرحت هذه المبادرة في ٢٧ /٩/ ١٩٩٢ ، وتتناول آليات بشأن ضبط التسلح وقد ركزت على ضرورة [٢٤] :

١. عقد إتفاقية دولية لمنع إنتاج اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم لإغراض التفجير مع وضع حد وضوابط لإستخدام البلوتونيوم في البرامج السلمية .

٢. التشجيع على وضع آليات وإجراءات أقليمية أكثر فعالية خاصةً في المناطق غير المستقرة وتشجيع المبادرات فيها ومنها منطقة الشرق الأوسط .

٣. دعم نظام الضمانات وأنظمة الرقابة على التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ .

٤. تشجيع العمل بإتجاه خلق وإنشاء مناطق خالية من أسلحة التدمير الشامل .

إن مفهوم المناطق الخالية من أسلحة التدمير الشامل وردت في تعريفات متعددة وواسعة ، كل منها يتخذ جانب من جوانب أو شرط من شروط المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ، فقد عرفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بناءاً على إقتراح مكسيكي في قرارها (٣٤٧٣) ب (د-٣٠) في تشرين الأول ١٩٧٥ على النحو التالي [٢٥] :

أولاً : من حيث المفهوم :

١. هي أي منطقة تعترف بصفتها هذه الجمعية العامة للأمم المتحدة وتنشأها أي مجموعة من الدول على سبيل الممارسة الحرة لسيادتها ، وذلك بمقتضى معاهدة أو إتفاق يجري بموجبها ما يلي :-

- تحديد نظام الخلو التام من الأسلحة النووية الذي تخضع له المنطقة المعنية بما في ذلك الأجراء الخاص بتعيين حدود المنطقة .
- إنشاء جهاز دولي للتحقق والمراقبة لضمان الأمتثال للإلتزامات الناشئة عن ذلك النظام .

٢- تعريف الالتزامات الرئيسة بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية تجاه هذه المناطق والدول الداخلة فيها ، وفي حالة إعتراف الجمعية العامة لصيغة المنطقة لكونها منطقة خالية من الأسلحة النووية .

يتعيين على جميع الدول الحائزة أن تتعهد أو تؤكد من جديد في صك دولي رسمي له قوة الألتزام القانوني الكامل كمعاهدة أو إتفاقية أو بروتوكول بالألتزامات الآتية :

١. أن تحترم جميع عناصر النظام للخلو التام من الأسلحة النووية المحددة في المعاهدة أو الأتفاقية المنشئة للمنطقة .

٢. أن تمتنع عن الأسهام بأية طريقة في أداء أفعال في الأقاليم التي تشكل جزءاً من المنطقة تكون منطوية على إنتهاك المعاهدة أو البروتوكول المذكور.

٣. أن تمتنع عن إستعمال الأسلحة النووية أو التهديد بإستعمالها ضد الدول الداخلة في المنطقة .

وقد أعتمدت معظم الأدبيات والتعريفات اللاحقة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ، هذا التعريف كتعريف أساسي أو ضمني لها .

ثانياً : المبادرات الأوروبية :-

المبادرة الألمانية : وأعلن عن هذه المبادرة في ١٥ كانون الأول عام ١٩٩٣ ودعت الى[٣٦] :

١) إنشاء نظام دولي للسيطرة على البلوتونيوم .

٢) إنشاء سجل لدى الأمم المتحدة عن الأسلحة النووية .

٣) الأسراع في التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨ من قبل الدول غير الأطراف .

٤) السعي لأقامة مؤتمر دولي لسد الثغرات الموجودة في معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية وإنشاء نظام للتحقق تابع لها .

٥) تطوير نموذج مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي كنموذج لسياسة عدم الأنتشار الأقليمية .

٦) تكثيف الجهود لأبرام معاهدة دولية للحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT).

٧) تشديد الرقابة على تجارة المواد النووية .

مبادرة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران :

جاءت المبادرة الفرنسية في حزيران ١٩٩١ ، بمثابة إطار لضبط التسلح في مختلف أنحاء العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط من خلال ثلاث محاور رئيسية تتمثل في الاتي (٢٩) :

أ- مقاصد نزع السلاح : وقد حددت الأهداف في القضاء على السلاح النووي وحظر إنتشاره وحظر حيازة الأسلحة الكيمياوية والأسلحة البايولوجية وتطوير نظام التحكم بتقنية الصواريخ .

ب- على المستوى الأقليمي : تتضمن المبادرة تسوية النزاعات وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل كخطوة اولى وإعتماد إجراءات أقليمية لبناء الثقة والشفافية والتوصل الى توازن أقليمي فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية .

ت- على المستوى العالمي : تضمنت المبادرة تشجيع المبادرات الرامية لتوقيع إتفاقيات إقليمية ومتعددة الأطراف لنزع السلاح وحظر الأنتشار .

لقد إقتصرت المبادرة على الأسلحة الكيماوية والبايولوجية دون التعرض الى مسألة حظر الأسلحة النووية ، فأخلت بالتوازن الأستراتيجي بين الدول العربية والكيان الصهيوني ، فأبقت السلاح النووي بيد الأخير بينما سعت الى حرمان الأولى من إمتلاك أسلحة دمار شامل أخرى مثل الكيماوية والبايولوجية ، كما لم تحدد آلية لمراقبة تكنولوجيا الصواريخ ولم تتناول قضية القدرات التصنيعية لبعض دول المنطقة في هذا المجال ، ولم تحدد ما هو الحد الأدنى الذي تفرضه بالنسبة لخفض الأسلحة التقليدية مما جعل أمر التحديد تابعاً لرؤية الدول الكبرى التي ربطت بين تحديده ومصالحها في المنطقة في إطار سياسة إزدواجية تعتمد خلط الأوراق والخروج عن مقاصد الموضوع الرئيسية .

ثانيا: لجنة ظبط التسلح والأمن الأقليمي (ACRSC) :

وهي واحدة من نتائج مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ ، حيث نوقشت مشكلة ضبط التسلح في منطقة الشرق الأوسط من خلال هذه اللجنة ، وشارك في الأجتماع مابين ٢٥ – ٤٠ دولة ومنظمة دولية وأقليمية للعمل على التوصل الى هيكل للأمن الأقليمي وتعتمد صيغة المعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف الى بناء الثقة والأمن من خلال الضمانات وإنشاء مراكز للحد من الأزمات وتبادل المعلومات لضبط التسلح الأقليمي على مستوى الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل ، وقد شكلت اللجنة فريق عمل خاص بمراقبة الأسلحة والأمن الأقليمي شاركت فيه الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وعقد هذا الفريق إجتماعات دورية للفترة من ١٩٩٤ – ١٩٩٦ ، ولم يحقق هذا الفريق نجاحاً يذكر لكونه برعاية الولايات المتحدة وروسيا ، مما يشكل عامل ضغط على الكثير من القضايا التي تحتاج الى حسم سريع ومؤكد وبسبب عدد من القضايا الأمنية والأقليمية[٢٧] . حيث ركزت الدول العربية على ضرورة إتخاذ إسرائيل خطوات جادة وعملية فيما يتعلق بالتوقيع على معاهدة حظرإنتشار الأسلحة النووية ، وخضوع مرافقها النووية للتفتيش ، كخطوة إستثنائية تمهيداً لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وبالمقابل رفضت إسرائيل مناقشة هذا المقترح وأكدت على ضرورة التأكيد على إجراءات بناء الثقة وإقرار السلام بالمنطقة قبل الحديث عن الأسلحة ، فضلا عن إنها أكدت على ضرورة إعطاء الأولوية لخفض حجم الجيوش العربية وبرامج تسليحها التقليدية في محاولة لإبعاد الأنظار عن برنامجها النووي [٢٨] .

المحور الثالث: المبادرات الشرق أوسطية :

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر الأقاليم جدلاً وتعثراً في مجال إخلائها من الأسلحة النووية ، والسبب في ذلك ينقسم بين أسباب متجذرة تتمثل في الصراع الممتد بين الدول العربية والكيان الصهيوني الذي يتوضح جلياً مع قرب إنعقاد مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الأنتشار النووي ، حيث تدعو الدول العربية الى شرق أوسط

خالي من جميع أسلحة الدمار الشامل ، أو تدعو المجتمع الدولي الى تطبيق سياسات نزع السلاح من كافة دول المنطقة بما فيها الكيان الصهيوني ، وبالمقابل ينبغي عدم إمتلاكه لأي أسلحة نووية في جميع المؤتمرات والدعوات ، وترفض الأنضمام الى معاهدة حظر الأنتشار النووي ، وأسباب أخرى مستجدة بعد حرب الخليج الثانية وتمثلت بالخلل الشديد لصالح الأطراف غير العربية في موازين القوى في المنطقة بسبب الدعم الغربي لها ، فضلاً عن كثافة الوجود العسكري الأجنبي ، وخاصة الأمريكي مما أخل بموازين القوى الأقليمية في مجال الأسلحة التقليدية وغير التقليدية والتحولات في موازين القوى في المنطقة ، ومن هذا المنطلق جاءت المبادرات العربية لنزع السلاح ، خاصة وإن الدول العربية إنضمت الى معاهدة حظر الأنتشار النووي لعام ١٩٦٨ ،وتسعى القوى النووية لدفعها للتصديق على البروتوكول الإضافي للضمانات لعام ١٩٩٧وإبقاء الكيان الصهيوني خارج إطار هذه المرونات ، هذه المبادرات تتمثل في :

المبادرات العربية : وأولى هذه المبادرات هي المبادرة المصرية حيث وقعت مصر على المعاهدة في الأول من تموز عام ١٩٦٨ ، وصدقت عليها في شباط ١٩٨١ ، وسعت نحو إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وأفريقيا ، وتعد مصر من أوائل الدول التي طالبت بنزع السلاح من الشرق الأوسط، فبعد عام ١٩٦٧ بدأت مصر تتجه نحو قضية ضبط التسلح النووي بتوقيعها عام ١٩٩٨ على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ثم المبادرة المصرية لأخلاء المنطقة من السلاح النووي عام ١٩٧٤ حيث تقدمت مصر بتأييد من أيران بمشروع قرار الى الجمعية العامة للأمم المتحدة يتضمن الدعوة الى أنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ،وقد أقرت الجمعية العامة بدورها هذا القرار في ٩ كانون الأول ١٩٧٤ بأغلبية ١٢٨ صوت وأمتناع أسرائيل وميانمار (بورما سابقاً) عن التصويت ،ومنذ عام ١٩٨٠ أصدرت الجمعية العامة قراراتها بتوافق الآراء دون التصويت وبعد أعتماد القرار أعلن رئيس الوزراء الأسرائيلي الأسبق عن تأييده للمقترح بشرط أن يتم عن طريق التفاوض المباشر

بين دول المنطقة وأقترح أقامة منطقة خالية من الأسلحة الكيمياوية في الشرق الأوسط.[٣٠]

والدافع من وراء هذا الأندفاع المصري بأتجاه نزع السلاح يرتبط بالأحساس المتزايد بالخطر الصهيوني وتزايد هذا الهاجس او الشعور بالخطر في عهد الرئيس المصري السابق حسني مبارك الذي حاول الربط بين نزع السلاح بالتقدم في حل الصراع العربي – الأسرائيلي وتحقيق التوازن مع أسرائيل ،فجاءت مبادرة نيسان عام ١٩٩٠ .حيث أعلن الرئيس المصري محمد حسني مبارك عن مبادرة حول جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وتضمنت العناصر الأتية :[٣١]

أ- حظر جميع أسلحة الدمار الشامل دون أستثناء .

ب- على جميع دول المنطقة بدون أستثناء تقديم ألتزامات متكافئة ومتبادلة .

ج– ينبغي وضع تدابير واجراءات وآليات للتحقق والتأكد من ألتزام جميع الأطراف بالحظر.

وفي تموزعام ١٩٩١ ،تقدم وزير الخارجية المصري عمرو موسى بمقترحات أضافية للأسراع بأنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل تضمنت دعوة الدول الرئيسةالمصدرة للسلاح وخاصة الدول دائمة العضوية إضافة الى أسرائيل والدول العربية ، الى إيداع إعلانات لدى مجلس الأمن لضمان تأييد واضح وغير مشروط للمقترح المصري وتعهداً بعدم إتخاذ خطوات من شأنها عرقلة تحقيق الهدف ودعوة هذه الدول الى ضمان إنضمام جميع دول الشرق الأوسط للمعاهدة ، ووضع منشآتها النووية تحت الأشراف الدولي وبالمقابل دعوة دول الشرق الأوسط للأعلان عن تعهدها عن عدم إستخدام وإنتاج أو الحصول على اية أسلحة نووية وقبول نظام التفتيش الدولي من قبل الوكالة الدولية على جميع مرافقها النووية [٣٢] .

وقد أعادت مصر طرح المقترح أمام مؤتمر وزراء خارجية دول البحر المتوسط الأعضاء في حركة عدم الأنحياز، والذي عقد في مالطا ، وقد وافق أعضاء المؤتمر على المقترح وأكدت إن رفض إسرائيل الأنضمام لأتفاقية حظر إنتشار الأسلحة النووية يمثل خطر حقيقي على السلام في المنطقة .إن المبادرة المصرية يمكن عدها من أكثر المبادرات

وضوحاً وإصراراً في مجال نزع السلاح وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية بهدف تحقيق التوازن في المنطقة وإحتواء المبادرات الدولية وخاصة الأمريكية التي تسعى بشكل أو بآخر الى إبعاد الكيان الصهيوني من قائمة المنع من جهة وفرضه على الدول العربية من جهة أخرى للإبقاء على التفوق الأسرائيلي في المنطقة ، فمبادرة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش تدعو الى وضع ضوابط على التسلح في الشرق الأوسط ، وتدعو للانضمام الى معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية ، الآ إنها لم تدعو الى التخلص من مخزون الأسلحة النووية، وبذلك فقد ضمنت لإسرائيل الأحتفاظ بما لديها بينماتدعو الى التخلص من مخزون الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية وبذلك تضمن تخلص بعض الدول العربية مالديها من هذه الأسلحة، وعليه فإن مجال التفوق الأستراتيجي سوف يتسع لصالح الكيان الصهيوني ، لذلك سعت الدول العربية من ضمنها مصر لتجاوز هذه الثغرة التي تسعى الدول الغربية الى الأبقاء عليها من خلال التأكيد على الواقع التسليحي القائم فعلاً دون الخوض والتأكيد على الأنتاج المستقبلي لضمان بقاء التفوق الأسرائيلي ، بالأعتماد على مخزونها النووي الحالي والمستقبلي[٣٣]، كما تعد هذه المبادرة من المبادرات العربية المهمة كونها تتسم بطابع الشمولية بحيث تنظر الى دول المنطقة بشكل متساوي كما تدرس الوضع المعقد الذي تتسم به، فضلاً عن إنها لاقت قبولاً دولياً ، حيث تبنى مجلس الأمن الدولي هذه الدعوة في الفقرة (١٤) من قرار المرقم (٦٨٧) والتي تؤكد على أن الأجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق والواردة في الفقرات (٨ – ١٣) تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع وسائل إيصالها في الشرق الاوسط وهدف فرض حظر عالي على الأسلحة الكيمياوية[٣٤] .

وفي وقت متزامن قدم العراق بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٩٠ ، مقترحاً بإزالة جميع اسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط النووية والكيمياوية والبايولوجية الموجودة فعلاً أو التي يشك بوجودها في المنطقة أو على مستوى واحد بحيث تكون إزالتها متزامنة بما يسمح بعدم تحقيق أية إمتيازات تسليحية للكيان الصهيوني على حساب دول المنطقة وتبنت الدول العربية هذا المقترح في البيان الختامي للقمة العربية الطاريء

الذي عقد في بغداد في أيار عام ١٩٩٠ ، الآ أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت المشروع العراقي وأبعدت فكرة الربط بين الأسلحة الكيمياوية والأسلحة النووية الأسرائيلية ، خاصة وإن العراق إشترط في قيام منطقة منزوعة السلاح إنضمام إسرائيل الى معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ [٣٥] .

لقد ظهرت مبادرات عربية أخرى لاتخرج عن إطار المبادرة المصرية أو العراقية ، وربما يعود السبب الى وحدة الهاجس بالنسبة إليها وهو هاجس الخوف من التفوق الأسرائيلي وإختلال موازين القوى لصالح قوى غير عربية مثل الكيان الصهيوني ، خاصة وإن التطورات الدولية في منطقة الشرق الأوسط تسير لغير صالح الدول العربية فالتواجد الأجنبي الكثيف بعد عام ١٩٩٠ ، والتفوق العسكري لإسرائيل مقابل تراجع قوى عربية عسكرياً وإقتصادياً مثل العراق ، فضلاً عن تنامي دورقوى غير عربية أخرى ، خاصة إيران وما يتبعه من تطور في برنامجها النووي وإزاء هذا الاحداث يضاف إليه التدخل الأمريكي السافر في العالم والتهديد بإستخدام القوة أو إستخدامها فعلاً وفق منطق الأنفراد والهيمنة دفع ببعض الدول الى تجنب إشكالات العداء مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب . وتقديراً منها لطبيعة موازين القوى الحالية فقد سعت الى مبادرات جديدة تحمل في ثناياها تراجعاً في الموقف العربي إتجاه شروط تشكيل منطقة منزوعة السلاح في الشرق الأوسط ويتوضح ذلك في مبادرة الجماهيرية الليبية في ٢٠٠٣/١٢/٢٣، الى الأعلان عن إزالة أسلحة الدمار الشامل ونزع هذا السلاح عن بلدها، وبينت رغبتها للتوقيع على البروتوكول الإضافي الملحق لمعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية، وقد أبدت الولايات المتحدة لعام ١٩٩٨ رغبتها للتوقيع على البروتوكول الأضافي الملحق لمعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية ، وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المبادرة وإعتبرتها خطوة مهمة للأقتداء بها من قبل جميع دول المنطقة للتخلص من هذه الأسلحة ، كما قدمت سوريا وبالتعاون مع المجموعة العربية للأمم المتحدة مشروع قرار الى مجلس الأمن بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة منزوعة من اسلحة الدمار الشامل ، ولم يبتعد المشروع السوري كثيراً

عن المشروع المصري الآ إنه مثل تراجعاً في الموقف السوري الذي يتمثل بالربط بين نزع أسلحة الكيان الصهيوني أولاً ، ثم البحث في منطقة منزوعة السلاح[٣٦].

وبناءاً على ما تقدم يتبين لنا أن الدول العربية ومبادراتها المختلفة تنطلق من هدف واحد الآ أن الرؤيا والآليات مختلفة ،. وهذا بحد ذاته كان عاملاً لوصف هذه المبادرات كونها مبادرات ضعيفة وغير فعالة قياساً بالمبادرات والمشاريع الغربية ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن المشكلة في نزع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هي ليست مشكلة فنية ، وإنما مشكلة ذات طابع سياسي تتعلق بالهدف الصهيوني من وراء التسلح في التوسع والهيمنة والدعم الأمريكي والغربي، لهذا الهدف مقابل موقف عربي متشتت أو متفرق يسعى لغايات مختلفة رغم المصير الواحد .

المبادرات الأقليمية :

إن الدول العربية إنطلقت بمشاريعها لإنشاء منطقة منزوعة السلاح في الشرق الأوسط من شعورها بالضعف العسكري واللوجستي إتجاه الدول الأقليمية ، في حين إن هذه الدول إنطلقت في مشاريعها لأهداف تتعلق بالحصول على المكانة والقدرة على الردع بما يؤهلها قدرة سياسية تضمن لها دور دولي وأقليمي فعال ولذلك على الرغم من التوافق في مشاريع هذه الدول مع المشاريع العربية من حيث الآليات الآ إنها إختلفت من حيث الأهداف ، ويمكن القول إنه فيما عدا المبادرة الأيرانية لم تطرح القوى الأقليمية الأخرى مثل تركيا أي مشاريع فعالة في مجال نزع السلاح في الشرق الأوسط ، وهذا يعود الى أن تركيا كانت تخطط لكي تتحول الى قوة نووية وبدأت بشراء مفاعلين من طراز كاندو بقدرة (٧٠٠) ميغاواط لكل مفاعل ، الآ إنها في عهد حزب العدالة والتنمية أعلنت رسمياً تخليها تلك الفكرة بإعلان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ١٦ ديسمبر عام ٢٠٠٩ ، بقوله " نحن لانريد سلاحاً نووياً لافي منطقتنا ولا في أي مكان آخر نحن ضد إمتلاك إيران للسلاح النووي ولكننا ضد إمتلاكها من دول أخرى أيضاً " وبذلك فقد أخلت تركيا ساحتها من إمتلاكها الأسلحة

النووية ولكنها عوضت عن ذلك بإمتلاكها المظلة النووية الأطلسية وإتباعها دبلوماسية توافقية أقليمية[٣٧] .

إن المبادرة التي تقدم بها شاه إيران الى الجمعية العامة للأمم المتحدة تعد من أولى المبادرات الأقليمية التي أدرجت على جدول أعمال الدورة (٢٩) للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ ، وأبرز الشاه هذا المقترح بأن إستخدام الطاقة النووية بشكل واسع وإنتشار التقنية النووية سوف يؤدي الى إمتلاك السلاح النووي ، وبسبب الوضع السياسي غير المستقر في الشرق الأوسط فإن ذلك سوف يدخل المنطقة في سباق من الأسلحة النووية ، ويؤدي الى إستنفاذ الطاقات وتعريض المنطقة لكوارث التدمير لهذه الأسلحة ، وقد أيدت مصر هذا المقترح وأعلنت تأييدها برسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٩ / تموز / ١٩٧٤ ، ثم تقدمت كلا الدولتين بمشروع قرار واحد الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (٢٩) لعام ١٩٧٤، وقد أوضحنا وجهة النظر المصرية في هذا المشروع [٣٨] .

اما وجهة النظر الإيرانية فإنها لم تبتعد عن وجهة النظر المصرية الآ إنها كانت أقل حدة وإصرار تجاه بعض القضايا خاصة فيما يتعلق بالربط بين إنشاء المنطقة المنزوعة السلاح وضرورة الأنضمام الى معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية لإجبار الكيان الصهيوني للإنضمام إليها وإخضاع منشآته النووية للتفتيش ، وبسبب أن إيران تسعى وبمساندة غربية الى أن تصبح القوة الأولى المهمة في الخليج العربي والشرق الأوسط كما أنها لم تكن طرفاً في أي صراع أقليمي وخاصة الصراع العربي الصهيوني الذي من شأنه ان يزيد من مخاوفها لاسيما وأنها كانت محمية بالمظلة النووية الأمريكية ولها علاقات مع إسرائيل أنذاك ، فقد أثيرت الكثير من التساؤلات حول أهداف إيران من وراء هذا المشروع وخاصة إنه لاقى ترحيباً ومساندة من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان يحمل في طياته بذور فشله كونه لم يربط أنذاك بين ضرورة إستتباب الأمن في المنطقة وحل الصراع العربي الصهيوني من جهة ، ونزع السلاح من جهة أخرى ، وإنعكس ذلك على التصويت على القرار ، حيث جاءت تحفظات على الفقرات التي تدعوا للانضمام الى معاهدة حظر الأنتشار وقرار الجمعية

العامة رقم ٢٣٧٣ في دورتها ٢٢ عام ١٩٦٨ ، وقد صدر القرار في الدورة ٢٩ للجمعية العامة برقم (٣٢٦٣) بتاريخ ٩ / ١٢ / ١٩٧٤ بأكثرية (١٢٨) صوت ، ولم يمتنع عن التصويت الآ الكيان الصهيوني وبورما أنذاك ، وإستمرت مسألة نزع السلاح في الشرق الأوسط منذ ذلك القرار تعرض من جانب الجمعية العامة للأمم المتحة سنوياً ومنذ عام ١٩٨٠ بدأت تعتمد القرار بدون تصويت عليه [٢٩] ، وبالرغم من أن ذلك يعد إرغاماً لترويج المقترح وأستمرار عرضه ومناقشته الآ أن أي من الخطوات الجدية المتعلقة بالتنفيذ لم تتخذ مما أفقده محتواه خاصة مع التطورات الدولية والإقليمية اللاحقة بالعالم وخاصة في الشرق الأوسط وتأثيراتها على على المستوى السياسي والأقتصادي والتكنولوجي .

الخاتمة "–

ان ازدواجية المعايير في التعامل الدولي جعل من هذه المبادرات مشاريع متجزئة تحتاج الى ما يكملها في مشاريع اخرى بمعنى اخر ان الحاجة ليست الى مبادرات فردية او جماعية متعلقة بمصلحة معينة غير ملزمة وانما الحاجة تكمن في البحث عن معاهدة عالمية تضمن المساواة والعدالة في التعاون والابتعاد عن منطق المنتصرين في الحرب . وعند الحديث عن الشرق الاوسط فقد عرف بدلالات جغرافية واقتصادية وسياسية مختلفة تبعا" لتطورات النظام الدولي والعلاقات الدولية حيث ولد هذا المصطلح بدلالة جغرافية عندما استخدم لأول مرة بمفهومه الجغرافي الجيوبوليتيكي من قبل الفريد ما هان في مقال كتبه عام ١٩٠٢ في مجلة ناشيونال ريفيو اللندنية بعنوان الخليج الفارسي والعلاقات الدولية وقد اشار فيها الى المنطقة الواقعة بين الهند وشبه جزيرة العرب والخليج العربي مركزها دون ان يحدد او يضع اية حدود جغرافية واضحة ومحددة ، وبعد الحرب العالمية الاولى عرف الشرق الاوسط بانه المنطقة الجغرافية التي تشمل الشرق الادنى الذي يعني الامبراطورية العثمانية بما فيها من ممتلكاتها الاوربية وبقى هذا المفهوم يتأرجح بين الجغرافية والاقتصاد حتى الحرب العالمية الثانية حيث اتخذ مفهوما امنيا وسياسيا وعرف بانه الاقليم الذي يشمل الدول

الممتدة من ايران الى مصر ومن تركيا الى اليمن وتبعا" لذلك فقد طرأت على تفاعلات الاقليم وعلاقاته الداخلية والدولية تغيرات وتطورات تركت اثرها على طبيعة التطورات العسكرية والامنية للمنطقة فالتغير الذي اصاب الرؤيا العسكرية الدولية من رؤى قائمة على حرب نووية شاملة الى رؤى تؤكد على القيمة العملياتية الفعلية للقوة التقليدية الى جانب القوه النووية وتامين قواعد متقدمة لانتشارها والذي افضى بالتالي الى مفهوم الانتشار المتقدم في اقاليم معينة في شرق اسيا واوربا والشرق الاوسط كل ذلك جعل منطقة الشرق الاوسط خاصة مع عدم القدرة على تحديد اطارها الجغرافي بسبب اختلاف المعايير المستخدمة او اختلاف غايات واهداف ومصالح كل طرف من هذا التحدي ترك اثره على قضية او اشكالية نزع السلاح وانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في المنطقة حيث توضح عمق الصراعات والاختلافات في الاهداف والوسائل لدول المنطقة اضافة الى عمق التدخلات الخارجية ودورها في صيانة التفاعلات والترتيبات الامنية في المنطقة ويظهر ذلك جليا حتى على قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية نزع السلاح ومن خلال طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرراها ٤٣/٦٥ في ٧ كانون الاول ١٩٨٨ الى الامين العام لدراسة التدابير الفعالة لأنشاء هذه المنطقة يتوضح صعوبة تحديد ومناقشة حدود الشرق الاوسط لتحديد المنطقة منزوعة السلاح فيما بعد عندما اقترحت الدراسة بتقسيم دول المنطقة الى بلدان اساسيه و اخرى هامشيه مع الاخذ بالاعتبار الوضع الجغرافي والتوترات القائمة وقدرة بعض دول المنطقة على تطوير الاسلحة النووية ووفقا" لذلك فقد حاولت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعريف الشرق الاوسط بانه تلك المنطقة من ليبيا غربا" الى ايران شرقا" ومن سوريا شمالا" الى اليمن جنوبا ، وهذا التعريف يحدد الدول الرئيسة والحد الادنى من الاطراف الضرورية لتحقيق المنطقة منزوعة السلاح وبسبب قصوره ضم فيما بعد جميع الدول الاعضاء في الجامعة العربية وايران واسرائيل الى منطقة الشرق الاوسط .

هذا الواقع الشرق اوسطي ترك اثره على مبادرات ومقترحات اخلاء الشرق الاوسط من الاسلحة النووية بحيث اصطدمت بمعوقات عديدة حالت دون تطبيقها او تنفيذها

على الرغم من اتساعها وتعددها ،وهذه المعوقات يتعلق بعضها بطبيعة الاقليم نفسه، والخلافات والاختلافات بين دوله وحدوده وطبيعة المصالح والقوى الخارجية خاصة وان الاقليم يحتوي على ثروات نفطية ومعدنية وبشرية كبيرة فضلا" عن موقعه الجغرافي بالنسبة لأسيا واوربا .

وبناءا"على ما تقدم فسوف نناقش اشكالية نزع السلاح في الشرق الاوسط والمبادرات العربية حيالها وفق رؤيا سياسية تعتمد البعد السياسي في الدوافع والمعوقات لقضية نزع السلاح وفقا" للاتي :-

١- شهدت منطقة الشرق الاوسط مع بداية التسعينات مجموعة من التحولات الدولية والاقليمية اثرت على طبيعة العلاقات البينية والخارجية ، سجلت خللا" واضحا" في ميزان العلاقات لصالح الاطراف غير العربية هي اسرائيل وايران وتركيا ، فضلا" عن وجود عسكري اجنبي كثيف وخاصة الامريكي والبريطاني . اضافة الى الخلل الواضح في ميزان القوى التقليدية و غير التقليدية في الشرق الاوسط رغم محاولات بعض القوى العربية دعم و زيادة قواها التقليدية الا انها تسجل خللا لصالح القوى غير العربية اما القوى غير التقليدية فهي اولا مختله لصالح اسرائيل و ثانيا اتسعت لصالح اطراف اخرى مثل ايران التي تمتلك التكنولوجيا النووية و حققت تقدما في مجال تخصيب اليورانيوم و توفير الوقود النووي لمحطاتها النووية ، في حين ان الدول العربية ليس لديها الا برامج نووية بدائية فمصر تمتلك مفاعلان نوويان للأبحاث ولا تستطيع تخصيب اليورانيوم والغت برنامجها النووي عام ١٩٨٦ بعد ان صادقت على معاهدة حظر الانتشار النووي عام ١٩٨١ .

٢- فيما يتعلق بالمبادرات والسياسات الدولية لضبط التسلح فقد اعتمدت المنهج الانتقائي الذي يعتمد توجيه جهود ضبط التسلح ضد طائفة معينة من دول المنطقة والتي تصنف على انها تمثل تهديدا للأمن القومي بحجة ان هذا المنهج سوف يضمن منع وصول اية اسلحة للدول المستهدفة وكان من نتيجة هذا المنهج ان تعاملت المبادرات الدولية سواء كانت الامريكية او الفرنسية او الالمانية مع مشكلة حظر انتشار اسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة بطريقة بعيدة عن الوضوح والحسم

وبالرغم من ان جميع المبادرات لا تستثني اسرائيل من حظر السلاح النووي الا انها لا تذكرها صراحة كونها الوحيدة المشكوك بامتلاكها السلاح النووي كما انها تحاول ان تطبق المنهج الشامل في التعامل مع قضية اسلحة الدمار الشامل وسياسة الخطوة خطوة ، فهي تطرح مبدأ التجميد للإمكانات الصاروخية ثم عملية نزع للصواريخ الموجودة في المنطقة ونفس الحال في مجال الاسلحة الكيمياوية والبيولوجية ، حيث ان مبادرة الرئيس الامريكي السابق جورج بوش تطرح مبدأ التجميد في المنطقة ، وعليه فان من يمتلك السلاح النووي يبقى محتفظا" به ومن لا يمتلك سيبقى على وضعه، فضلا" عن ذلك هناك خلل واضح في اليات وانظمة التطبيق والرقابة والتفتيش فلا يوجد مقياس دقيق لتحديد كميات الاسلحة ونوعيتها التي تسبب عدم الاستقرار ، ففي الوقت الذي تعطي الحق لدول المنطقة للاحتفاظ بقدرات صاروخية فهي لا تحدد كمية ونوع هذه القدرات بما يضمن الامن والاستقرار واخيرا فان هذه المبادرات لا تتطابق مع التوجه والنفس العام لدول المنطقة ، فهي تتعامل معها كأنها كل متكامل وليس دول مختلفة النظم السياسية والاقتصادية ومختلفة في الرؤيا والاهداف .

٣- اما ما يتعلق بالمبادرات العربية ، فان هناك تردد عربي في حسم الموقف بين اولوية التسوية ام نزع السلاح وعلى الرغم من ان هناك اتفاق عام بضرورة انشاء منطقة منزوعة السلاح ، الا انها يجب ان تقترن بعملية تسوية سلمية للصراع العربي – الصهيوني ، وبما ان هذا السلام من الصعب التوصل اليه خاصة مع تعنت الكيان الصهيوني وتمسكه بما لديه من تكنولوجيا نووية ورفضه الانضمام الى معاهدة حظر الانتشار النووي فان التوصل الى ترتيبات امنية تسليحية وخاصة ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل يعد امرا" بالغ الصعوبة فبينما تركز اسرائيل على تحقيق السلام اولا ثم ضبط التسلح الاقليمي لضمان موقف القوة في المفاوضات تركن الدول العربية الى التوصل لنزع شامل لأسلحة الدمار الشامل بشكل بعيد عن الانتقائية والازدواجية في التعامل مع الكيان الصهيوني ومحاولات الابقاء على اسلحته وامكاناته النووية وهذا الخلاف جعل المبادرات العربية تسير على النقيض من السياسة الاسرائيلية وتختلف في مجال التحفظ او النزع الشامل مع المبادرات الدولية ، ولذلك فان المشكلة الحقيقية هي

اشكالية نزع اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط تكمن ليس في اسباب قانونية او لوجستية او فنية وانما اسباب تتعلق باختلاف التوجهات السياسية والطموحات الامنية بين دول المنطقة، يضاف اليه انكشاف هذا الاقليم لحساب قوى غربية تسهم في تعميق هذه الخلافات من خلال اتباع سياسة انتقائية مزدوجة المعايير.

واخيرا" لم يكن هناك تأكيدا صريحا على جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل من خلال قرار دولي صريح ولكن ظهرت من خلال بيانات واضحة مثل المؤتمرات الاستعراضية الاخيرة لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨ للأعوام (٢٠٠١ و٢٠٠٦ و ٢٠٠١١) وكذلك تضمنت القرارات التي صدرت ذات صلة بالقرارات التي سبقتها والمتعلقة بالأزمة العراقية الكويتية وخاصة القرار ٦٨٧ والصادر في نيسان ١٩٩١ الفقرة الرابعة عشر منه التي تؤكد على ان يعمل المجتمع الدولي من اجل العمل على جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل

المصادر :

١. الأمم المتحدة ،حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح ،المجلد الأول :١٩٧٦ ،،الأمم المتحدة ،نيويورك ،١٩٧٧،، ،رقم المبيع (A.77.1X.2) ،ص٤٩ .

٢. الأمم المتحدة ،الأسلحة ونزع السلاح .المصطلحات والمختصرات الشائعة الأستعمال ، نزع السلاح ، صحيفة الوقائع ، العدد ٦٤ ، سنة ١٩٨٦ ، ص٤٢ .

٣. الأمم المتحدة ، حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح ، المجلد الأول ٩٧٦٠ ، مصدر سابق ، ص٦٠ – ٦١ .

4. United Nations , Comprehensive study of the Question of nuclear – weapon – free zone in all its aspects , special report of the conference of the committee on disarmament , document : (A/10027/Add.1) , Newyork ,1976 , p48-49 .

٥. يحي أحمد الكعكي ، الشرق الأوسط والصراع الدولي ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ ، ص١٤١ ، أنظر أيضاً : إبراهيم شريف ، الشرق الأوسط ، دراسة اتجاة سياسية الأستعمار ضمن ثورة تموز ١٩٥٨ ، دار الجمهورية ، وزارة الثقافة والأرشاد ، بغداد ١٩٦٥ ، ص١٥ .

6. Arons Klionman , souviet Russia and midlle East, Jahns hophins press , London , 1970 , p8 .

٧. مجيد قدوري ، الشرق الأوسط في مؤلفات الأمريكيين ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو مصرية ، ١٩٥٣ ، ص١٤٦ ، أنظر أيضاً : يحيى أحمد كعبي ، مصدر سابق ذكره ، ص١٤٦ .

٨. أحمد أبراهيم محمود ، عاصفة الصحراء ، مستقبل القوة التقليدية ومفهوم القوة التقليدية في الأستراتيجية العسكرية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٨ ، ١٩٩٢ ، ص١٥٢ – ١٥٣ .

٩. محمد عبد الرزاق شكارة ، الفكر الأستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٧٠ ، نيسان ١٩٩٣ ، ص١٥٢-١٥٣ .

10. United Nations , General Assumly , Document , (A/45 / 435) , 10 October 1990 .

11. IAEA , Document , (GC, XXX111 Y 887) , 29 August , 1989 , p 1-3 .

ولمزيد من التفاصيل أنظر أيضاً : عبد المنعم سعيد ، الأقليمية في الشرق الأوسط ، نحو مفهوم جديد ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٢٢ ، ١٩٩٥ ، ص٦٢ .

١٢. الأمم المتحدة ، تقرير هيئة نزع السلاح ، الجمعية العامة للوثائق الرسمية ، الدورة الثانية والخمسين ، الملحق رقم ٤٢ (A/ 52 / 42) ، نيويورك ، ١٩٩٧ .

١٣. د. رياض القيسي .

١٤. جورج بيركوميتش ، البرنامج النووي الأيراني بعد الأنتخابات الرئاسية الأيرانية عام ٢٠٠٥ ، البرنامج النووي الأيراني الوقائع والتداعيات ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، طبعة اولى ٢٠٠٧ ، ص٥٠ – ٥١ .

١٥. د. قاسم محمد عبد ، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ص٤٣ – ٤٧ .

١٦. ممدوح حامد عطية ، إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الأوسط ، الخيار النووي في الشرق الأوسط ، مجموعة باحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ٢٠٠١ ، ص٧٨ .

١٧. محمد عبد المعطي الجاويش ، الرؤية الدولية لضبط إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، دراسات إستراتيجية ، العدد ٧٤ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، أبو ظبي ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ص١٢ .

١٨. محمد عبد المعطي الجاويش ، المصدر نفسه ، ص١٣ – ١٤ .

19. Public papers of the presidents , White House , fact sheet on the middle East- Arms control .Initidtive , Document , No . 688 , 29 May 1991 .

٢٠. محمد عبد المعطي الجاويش ، مصدر سابق ، ص٣٦ .

٢١. محمد عبد السلام ، سياسات الضبط الدولي لتسليح الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١١٠ ، ١٩٩٢ ، ص٢٤٦ – ٢٤٧ .

٢٢. محمد عبد المعطي الجاويش ، مصدر سابق ، ص٣٦ – ٣٧ .

23. SIPRI , Year book , oxford University press, 1992 , p37-38 .

٢٤. عمرو رضا بيومي ، نزع أسلحة الدمار الشامل للعراق ، " أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٠ ، ص٦٨٩- ٧٠٠ " .

٢٥. د. محمد عبد السلام ، المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل بين الشروط والنظرية والخبرات العلمية ، مركز العلوم السياسية والأستراتيجية ، القاهرة ٢٠٠٣ ، ص١٠٠ – ١٠١ .

٢٦. الرؤيا الدولية لضبط إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، مصدر سابق الذكر ، ص٤٠ .

27. Michael D – Yaffe , promoting Arms control and Re qional secty in the middle East , Disarmament forum , UN, UNIDIR , NO:2 , 2001 ,Geneva , p9 .

٢٨. محمد عبد المعطي الجاويش ، الرؤية الدولية لضبط إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، دراسات إستراتيجية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، العدد ٧٤ ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢ ، ص٤٢ .

٢٩. محمد عبد المعطي الجاويش ، مصدر سابق ذكره ، ص٣٧ – ٣٨ .

٣٠. عبد المعطي الجاويش ، مصدر سابق ، ص١٤ – ١٥ .

٣١. الجامعة العربية ، قضايا عربية ، أسلحة الدمار الشامل ، ورقة عمل أولية حول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، ص٢-٣ .

٣٢. المصدر نفسه ، ص١٦ .

٣٣. لمزيد من التفاصيل حول مبادرة الرئيس المصري ودور مصر في الدعوة لإنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل أنظر ٢- محمد بهاء الدين الغمري ، المبادرة المصرية لنزع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وأفريقيا ، في كتاب الخيار النووي في الشرق الأوسط ، مجموعة باحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أيلول ٢٠٠١ ، ص١١٩ .

٣٤. لمزيد من التفاصيل انظر .

٣٥. بومهدي بلقاسم ، حول مشكلة الخيار النووي في الشرق الأوسط ، مجموعة باحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠١ ، ص١٤٩ .

٣٦. سوريا والمجموعة العربية يفرضون قراراً حول منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ، في ١٧ أبريل ٢٠٠٣ ، ص١-٢ ، أنظر شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت :

٣٧. .د. محمد السيد سليم ، الوطن العربي وموازين القوى الأقليمية ، شبكة الأنترنيت :

٣٨ . د. أسماعيل صبري مقلد ، الأستراتيجية الدولية في عالم متغير ، ص٩٢- ٩٣ .

٣٩ . المصدر السابق نفسه ، ص٩٣ .